

بلاغ

بدعوة من وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر انعقد يوم الخميس 18 ماي 2017 بمقر وزارة التعليم العالي لقاء بين المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي والسيد الوزير. كما حضر اللقاء كذلك كل من كاتب الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر والكاتب العام للوزارة.

وإذ يسجل المكتب الوطني بارتياح دعوة السيد الوزير للنقابة الوطنية باعتبارها الشريك الاجتماعي في مجال التعليم العالي و البحث العلمي ، والجوَّ الصريح والبناء الذي تم فيه اللقاء، وكذلك عزم واستعداد الوزارة وكتابة الدولة للتعاون مع النقابة الوطنية للتعليم العالي في جميع القضايا التي تهم التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وللتداول من أجل حل المشاكل العالقة في الملف المطلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي، وللعمل المشترك والمنتظم خدمة للتعليم العالي والبحث العلمي، فإن المكتب الوطني يؤكد ومن موقع النقابة المواطنة تمسك هذه الأخيرة بالعمل التشاركي المثمر، ارتقاء وتعزيزا لطابع المرفق العام للتعليم العالي.

وقد قدم أعضاء المكتب الوطني ورقة تضمنت خمسة محاور وهي:

- إعادة هيكلة وتوحيد التعليم العالي العمومي تفعيلا لمحورياته في أي عملية للتنمية الحقيقية؛
- مراجعة نمط حكامه التعليم العالي مؤطرة بمبادئ التدبير الجيد والمسؤول؛
- مراجعة جذرية للنظام الأساسي للأساتذة الباحثين تمكّن من معالجة الاختلالات التي يعرفها نظام 1997، ومن الانفتاح الضروري من أجل الرفع من نسبة التأطير وتقوية البحث العلمي، ومن رد الاعتبار للأستاذ الباحث داخل المجتمع؛
- المعالجة الفورية للنقاط العالقة في الملف المطلي؛
- وضع استراتيجية للعمل المشترك.

وبعد نقاش بناء ومثمر، تبادل خلاله الطرفان الرؤى حول القضايا الواردة في الورقة المقدمة من لدن المكتب الوطني، اتفق الطرفان على:

1. اللقاء بعد شهر للتداول حول استراتيجية الوزارة وبرنامجه عملها؛
2. استئناف عمل اللجنة المشتركة حول النظام الأساسي؛
3. متابعة الملفات العالقة في الملف المطلي من أجل إيجاد حل نهائي ومنصف للأساتذة الباحثين المتضررين من جراء مرسوم 1997 والقرارات الصادرة بعده؛

4. الاتفاق على إعطاء الأولوية في برنامج العمل للطلاب والأستاذ بحيث تُوفَّر لهما كل الوسائل والإمكانيات للعمل في ظروف تحفظ كرامتهما المادية والمعنوية؛
5. الاتفاق على إعادة النظر في طرق انتقاء رؤساء الجامعات والعمداء والمديرين مع العمل الجدي على ربط المسؤولية بالمحاسبة وفقاً لأحكام الدستور؛
6. تقييم جميع مساطر الترقى واشتغال مختلف اللجان ذات الصلة والعمل على الحد من مظاهر الشطط والتعسف؛
7. العمل على الإصلاح الشمولي للمنظومة البيداغوجية من خلال تقييم حقيقي لنظام LMD؛
8. إرساء سياسة وطنية للبحث العلمي ومراجعة كيفية تديره؛
9. معالجة التسبب والانحراف الخطيرين اللذين يعرفهما التكوين المستمر في غياب قوانين واضحة وصارمة بهذا الخصوص؛
10. العمل على وضع الآليات الضرورية من أجل ممارسة حقيقية لاستقلال العلمي والأكاديمي للجامعات.

وقد اتفق الطرفان على منهجية واضحة للعمل مبنية على الثقة المتبادلة والشراكة الحقيقية على أن يتم اللقاء المقبل بعد شهر لمناقشة برنامج عمل الوزارة أحداً بعين الاعتبار النقاط الواردة في الورقة المقدمة للوزارة من طرف النقابة الوطنية للتعليم العالي.

المكتب الوطني

